JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
https://jaspss.com
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (140)
2026-04-06

بحث بعنوان

حقوق الإنسان في ظل الخصوصيات الثقافية والكونية: قراءة تحليلية في الجدل المعاصر

إعداد الباحثة

خديجة فاروق عبد الواحد المطري

جامعة محمد الخامس – كلية الآداب والعلوم الإنسانية / الرباط

وحدة التكوين: الفكر الإسلامي المعاصر وقضايا المجتمع والبيئة في العالم المتوسطي

مركز دراسات الدكتوراه – الإنسان والمجال في العالم المتوسطي

الشعبة – الدراسات الإسلامية

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
https://jaspss.com
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (140)
2026-04-06

الملخص

يتناول هذا المقال جدلية العلاقة بين كونية حقوق الإنسان والخصوصيات الثقافية، من خلال تحليل فلسفي وسوسيولوجي يبرز أبعاد هذا الموضوع في السياق المعاصر. ينطلق البحث من التأكيد على أن حقوق الإنسان تمثل أحد أهم منجزات النظام الدولي الحديث، خاصة بعد إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، الذي رسّخ مبدأ عالمية الحقوق بوصفها حقوقًا متأصلة في الكرامة الإنسانية.

غير أن هذا الطابع الكوني يواجه تحديات نظرية وتطبيقية، أبرزها مسألة التنوع الثقافي، حيث ترى اتجاهات فكرية—مثل طرح Jack Donnelly—أن تطبيق الحقوق يختلف باختلاف السياقات الثقافية، بينما تؤكد النسبية الثقافية ضرورة فهم القيم ضمن إطارها المحلي. كما يدعم هذا الطرح كل من Clifford Geertz و Alasdair MacIntyre، اللذين يربطان القيم الأخلاقية بالسياق الثقافي والتاريخي.

في المقابل، يدافع الاتجاه الكوني، كما عند Immanuel Kant و John Rawls، عن وجود مبادئ أخلاقية عامة تقوم على كرامة الإنسان والعدالة، صالحة للتطبيق في جميع المجتمعات. وبين هذين الاتجاهين، تظهر مقاربات توفيقية مثل "الكونية الضعيفة" لدى Michael Walzer، التي تقر بوجود قيم مشتركة مع مراعاة الخصوصيات الثقافية.

كما يعرض المقال مقارنة بين التصورات الثقافية المختلفة، خاصة بين المجتمعات العربية الإسلامية التي تستند إلى مرجعية دينية، والثقافة الغربية الليبرالية التي تركز على الفردانية، إضافة إلى نماذج ثقافية أخرى تؤكد دور الجماعة. ويخلص البحث إلى أن تحقيق فاعلية حقوق الإنسان يتطلب تأصيلها في السياقات المحلية من خلال

قراءات تأويلية مرنة، بما يحقق التوازن بين العالمية والخصوصية، ويحوّل هذا الجدل من صراع نظري إلى إطار عملي يعزز كرامة الإنسان.

Abstract

This article examines the ongoing debate between the universality of human rights and cultural particularism through a philosophical and sociological lens. It begins by emphasizing that human rights constitute a cornerstone of the modern international system, particularly following the adoption of the Universal Declaration of Human Rights (1948), which established the principle that rights are inherent to all human beings by virtue of their dignity.

However, this universalist perspective faces significant theoretical and practical challenges, most notably cultural diversity. Scholars such as Jack Donnelly argue that while human rights are universal in principle, their interpretation and implementation vary across cultural contexts. This view is reinforced by thinkers like Clifford Geertz and Alasdair MacIntyre, who stress that moral values are deeply embedded in cultural and historical frameworks.

Conversely, universalist philosophers such as Immanuel Kant and John Rawls defend the existence of universal moral principles grounded in human dignity and justice. Bridging these perspectives, Michael Walzer proposes the concept of "weak universalism," which acknowledges shared human values while allowing for cultural variation in their application.

The article further explores comparative cultural perspectives, highlighting differences between Islamic-Arab societies—where rights are often rooted in religious frameworks—and Western liberal societies that emphasize individualism, as well as other communal-oriented cultures. It concludes that effective implementation of human rights requires contextualization within local cultural frameworks through flexible interpretive approaches. Such a balance transforms the tension between universality and particularism into a constructive framework that promotes human dignity across diverse societies.

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
https://jaspss.com
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (140)
2026-04-06

المقدمة

يمثل الاهتمام بحقوق الإنسان إحدى الركائز الأساسية للنظام الدولي المعاصر، حيث برز هذا المفهوم بشكل واضح في أعقاب الحرب العالمية الثانية، نتيجة ما شهدته من انتهاكات جسيمة دفعت المجتمع الدولي إلى السعي نحو وضع إطار قانوني يضمن حماية الكرامة الإنسانية، وقد تُوّج هذا التوجه بإنشاء الأمم المتحدة، التي جعلت من تعزيز حقوق الإنسان أحد أهدافها الرئيسية.[1]

وفي هذا السياق، جاء اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 ليؤسس لمبدأ كونية الحقوق، حيث نصّ على أن جميع البشر يولدون أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وقد اعتُبر هذا الإعلان تحولًا مهمًا في مسار حقوق الإنسان، إذ نقلها من نطاق الفلسفة الأخلاقية إلى الإطار القانوني الدولي، وأصبح مرجعًا أساسيًا في تطوير التشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بالحقوق والحريات.[2]

غير أن هذا الطابع الكوني لحقوق الإنسان لم يخلُ من إشكاليات نظرية وتطبيقية، خاصة في ظل التنوع الثقافي والحضاري الذي يميز المجتمعات الإنسانية. ففي هذا السياق، برزت اتجاهات فكرية نقدية تؤكد أن هذه الحقوق، رغم طابعها العالمي، لا يمكن فهمها أو تطبيقها بمعزل عن السياقات الثقافية والاجتماعية التي تنشأ فيها. وقد أدى ذلك إلى بروز مفهومي الخصوصية الثقافية والنسبية الثقافية، حيث يشير Jack Donnelly، المتخصص في حقوق الإنسان إلى أن كونية حقوق الإنسان لا تعني توحيد طرق تطبيقها، بل تظل خاضعة لاختلافات ثقافية في التفسير والممارسة.

[1] United Nations. (1945). Charter of the United Nations

[2] United Nations. (1948). Universal Declaration of Human Rights

وتذهب النسبية الثقافية إلى أبعد من ذلك، إذ تؤكد أن القيم والمعايير الأخلاقية لا يمكن الحكم عليها بمعايير خارجية، بل يجب فهمها ضمن الإطار الثقافي الذي تنتمي إليه، وهو ما يعكس تعقيد العلاقة بين الكونية والخصوصية في مجال حقوق الإنسان.[3]

ويرى عالم الأنثروبولوجيا الثقافية Clifford Geertz أن الثقافة ليست مجرد عادات أو تقاليد سطحية بل هي شبكة من المعاني والرموز التي ينسجها الإنسان ليمنح حياته معنى ومن خلال هذا التصور فإن مفاهيم مثل الحق والواجب لا تكون مطلقة أو عالمية بالضرورة بل تُفهم داخل الإطار الثقافي الذي يعيش فيه الأفراد حيث إن ما يُعد حقًا في مجتمع معين قد لا يُفهم بالطريقة نفسها في مجتمع آخر وكذلك الحال بالنسبة للواجب إذ تتشكل هذه المفاهيم عبر الدين والتقاليد الاجتماعية والتاريخ المشترك واللغة والرموز ومن هنا تؤكد الاتجاهات الأنثروبولوجية على ضرورة تفسير السلوك الإنساني من داخل الثقافة نفسها أي من منظور أبنائها بدلًا من فرض معايير خارجية للحكم عليه لما في ذلك من إسهام في تجنب الأحكام المسبقة وتعزيز الحوار بين الثقافات المختلفة وفهم أعمق لكيفية تشكل القيم والمعايير الاجتماعية.[4]

استكمالاً لما سبق يشدد Alasdair MacIntyre الفيلسوف الأخلاقي على أن الأخلاق لا يمكن فصلها عن السياق التاريخي والاجتماعي الذي تنشأ فيه، مما يعني أن فهم حقوق الإنسان يظل مرتبطًا بالبنية الثقافية للمجتمع، حيث إن القيم والمعايير الأخلاقية ليست كيانات ثابتة أو مجردة بل تتشكل عبر الزمن داخل إطار من التقاليد والممارسات الاجتماعية التي تمنحها معناها، وبذلك فإن تفسير مفاهيم مثل العدالة والحق لا يكون

[3] Donnelly, J. (2003). Universal human rights in theory and practice (2nd ed.). Cornell University Press.

[4] Geertz, C. (1973). The interpretation of cultures. Basic Books

ممكنًا بمعزل عن السياق الذي أنتجها، الأمر الذي يعزز أهمية النظر إلى حقوق الإنسان بوصفها مفاهيم تتأثر بالخصوصيات الثقافية والتاريخية للمجتمعات بدلًا من اعتبارها مفاهيم عالمية منفصلة تمامًا عن الواقع الاجتماعي.[5]

ورغم التأكيد على تأثير السياق الثقافي والاجتماعي على القيم الأخلاقية، يرى بعض الفلاسفة أن هناك مبادئ أخلاقية عامة تتجاوز هذه الاختلافات، وتشكل أساسًا عالميًا لفهم حقوق الإنسان.

ويعد Immanuel Kant أبرز هؤلاء الفلاسفة الذين جسدوا فكرة وجود مبادئ أخلاقية عامة مشتركة بين البشر، ويؤكد في فلسفته الأخلاقية أن الإنسان يمتلك كرامة ذاتية تجعله غاية في ذاته وليس وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، ما يضع حدودًا أخلاقية صارمة لا يجوز تجاوزها بغض النظر عن الثقافة أو السياق الاجتماعي، وتبرز من هذا الرأي أهمية حقوق الإنسان بوصفها انعكاسًا لهذه المبادئ الأخلاقية العالمية، حيث يرى كانت أن الأخلاق تستند إلى العقل البشري وحده، وأن هناك قواعد عامة يجب أن تحكم السلوك الإنساني بما يحقق احترام كرامة الإنسان ويمنع استغلاله، وهو ما يجعل مبادئه ذات طابع عالمي وصالحًا للتطبيق على جميع الأفراد بغض النظر عن اختلاف المجتمعات أو الأعراف الثقافية.[6]

واستكمالًا لهذه الرؤية الأخلاقية الكونية، يتابع John Rawls الفيلسوف وعالم السياسة بحث الأسس التي يمكن أن تقوم عليها العدالة بين الأفراد داخل المجتمع.

[5] MacIntyre, A. (1984). After virtue. University of Notre Dame Press

[6] Kant, I. (1785). Groundwork of the metaphysics of morals

ويطور John Rawls الفيلسوف وعالم السياسة الأمريكي هذا التصور من خلال نظريته في العدالة، التي تقوم على مبادئ عامة قابلة للتطبيق على جميع الأفراد ويمكن أن تشكل أساسًا مشتركًا لتنظيم المجتمعات، مع الاحتفاظ بالمرونة اللازمة للاعتراف بالتعددية الثقافية والعادات الاجتماعية المختلفة، ويركز Rawls في هذا الإطار على العدالة كمفهوم شامل يوازن بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة، ويؤكد أن المؤسسات الاجتماعية يجب أن تهيئ شروطًا عادلة للجميع بحيث تُحترم كرامة كل شخص، ما يجعل أفكاره جسرًا بين المبادئ الأخلاقية العالمية وخصوصيات السياقات الثقافية المختلفة.[7]

وفي ضوء هذا الجدل بين الكونية والخصوصية الثقافية، برزت اتجاهات معاصرة تسعى إلى التوفيق بين المبادئ الأخلاقية العامة واحترام التنوع الثقافي، وهو ما يُعرف بـ "الكونية الضعيفة"، التي تقر بوجود حد أدنى من القيم المشتركة بين البشر مع السماح بالمرونة في التطبيق بحسب الخصوصيات الثقافية. وقد طرح Michael Walzer المفكر الأمريكي هذا التصور من خلال تمييزه بين الأخلاق العالمية، التي تشترك فيها جميع المجتمعات، والأخلاق المحلية، التي تتشكل وفق العادات والتقاليد الثقافية لكل مجتمع. [8]

ويتيح هذا الإطار التوفيق بين احترام الخصوصيات الثقافية التي ركّز عليها Geertz و MacIntyre وبين المبادئ العالمية التي دافع عنها Kant وRawls، بما يخلق أرضية متوازنة لفهم وتطبيق حقوق الإنسان في سياقات متعددة.

[7] Rawls, J. (1971). A theory of justice. Harvard University Press

[8] Walzer, M. (1994). Thick and thin: Moral argument at home and abroad. University of Notre Dame Pres

بناءً على ما تم عرضه من آراء وتحليلات فكرية بشأن إشكالية الخصوصية والكونية، ينتقل البحث إلى المقاربة التحليلية المنظمة، وذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين. فمن هذا المنطلق، يقتضي البحث الوقوف على الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان بوصفه مدخلًا أساسياً لفهم أبعاد هذه الإشكالية. وعليه، يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان وكونيتها، في حين يُعنى المبحث الثاني بمقارنة الخصوصيات الثقافية بين المجتمعات العربية الإسلامية والمجتمعات الغربية وغيرها من المجتمعات الإنسانية.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لحقوق الإنسان وكونيتها:

تعريف حقوق الإنسان: وفي هذا السياق يُطرح تعريف حقوق الإنسان على النحو التالي: هي مجموعة من الحقوق التي وجدت للإنسان وتقررت له لمجرد كونه إنساناً أي بشراً، فهي لازمة لوجوده والحفاظ على كيانه وحماية شخصه والقيم اللصيقة به، وهي حقوق لا تثبت الا للشخص الطبيعي لارتباطه به ولصفة الإنسانية فيه. وتقوم حقوق الإنسان على فكرة أساسية نقطة الارتكاز فيها الإنسان بحكم إنسانيته، وبصرف النظر عن لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو القومي، وهي حقوق طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل أن يكون عضواً في مجتمع معين فهي تسبق في وجودها الدولة وتسمو عليها، كما انها حقوق يجب على جميع الناس والمجتمعات والحكومات أن ترعاها وتحافظ عليها وذلك بعد أن أقرتها المواثيق الدولية باعتبارها تعبير عن الضمير العالمي، وفرض على الأنظمة الوضعية ضرورة مراعاتها ووضع الضمانات الكفيلة بحمايتها واحترامها.[9]

[9] نواف كنعان، 2008، ص1، حقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق الدولية والدساتير العربية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع.

ورغم هذا التعريف العام، تختلف الرؤى حول مصدر وطبيعة هذه الحقوق، حيث يرى بعض المفكرين أن حقوق الإنسان تتجاوز الإطار البشري لتستند إلى أصول دينية أو إلهية.

يرى محمد الغزالي أن حقوق الإنسان في الإسلام ليست مجرد منح أو اتفاقيات، بل هي حقوق إلهية المصدر وملزمة للعباد، ولا يمكن لأي سلطة بشرية أن تمنحها أو تسلبها. ويؤكد الغزالي أن هذه الحقوق تشمل جميع الحقوق الأساسية وتتحقق ضمن إطار الالتزام الديني والاجتماعي، حيث يتحمل كل فرد مسؤولية الحفاظ عليها، كما أن الدولة ملتزمة بحمايتها وتحقيقها.[10]

ومع اختلاف مصادر الحقوق وتفسيراتها بين الثقافات والأديان، يبرز المفهوم العام لحقوق الإنسان الذي يسعى إلى صياغة معايير كونية تنطبق على الجميع دون استثناء.

مفهوم كونية حقوق الإنسان والأسس الفكرية والفلسفية لها:

تشير كونية حقوق الإنسان إلى أن هذه الحقوق تنطبق على جميع البشر دون تمييز، بغض النظر عن اختلافاتهم الثقافية أو الدينية أو الاجتماعية، إذ تمثل معايير عالمية يجب احترامها في كل زمان ومكان. ويستند هذا المفهوم إلى فكرة أساسية مفادها أن جميع البشر يشتركون في كرامة إنسانية واحدة، مما يجعل حقوقهم الأساسية حقوقًا عالمية غير قابلة للتجزئة أو التقييد التعسفي. [11]

[10] الغزالي، محمد(1998) ، *حقوق الإنسان في الإسلام: دراسة تحليلية* .القاهرة: دار الفكر العربي.

[11] United Nations. (1948). Universal Declaration of Human Rights. United Nations.

وترتكز كونية حقوق الإنسان على أسس فكرية وفلسفية عميقة، تتمثل في الإيمان بوحدة الطبيعة البشرية وامتلاك الإنسان لحقوق طبيعية ملازمة له منذ ولادته، لا يجوز انتزاعها إلا وفق قانون عادل. وقد أسهم الفكر الفلسفي الحديث في ترسيخ هذا التصور، مؤكدًا أن هذه الحقوق لا ترتبط بتغيرات السلطة أو الخصوصيات الثقافية، وإن كان يمكن تطبيقها ضمن سياقات مختلفة من خلال مبادئ قانونية عامة.

ويتجلى هذا المفهوم بوضوح في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أكد أن الحقوق والحريات الأساسية هي حقوق لكل إنسان دون استثناء.[12]

ومع التأكيد على الطابع الكوني لحقوق الإنسان، يبرز التساؤل حول كيفية مراعاة الاختلافات الثقافية عند تفسير هذه الحقوق وتطبيقها في مجتمعات متنوعة، ما يقودنا إلى مفهوم الخصوصية الثقافية والنسبية الثقافية.

تعريف الخصوصية الثقافية:

يرى Jack Donnelly، أحد أبرز المنظّرين في قضايا النسبية الثقافية وحقوق الإنسان العالمية، أن النسبية الثقافية تقوم على الإقرار بأن التنوع الثقافي حقيقة قائمة، وأن القيم والممارسات المرتبطة بثقافة معيّنة ينبغي فهمها في سياقها الخاص، ولا يجوز الحكم عليها وفق معايير ثقافات أخرى. كما يشير إلى أنه في صورتها المتطرفة، تعتبر النسبية الثقافية أن الثقافة تمثّل المصدر الوحيد لشرعية القواعد الأخلاقية والحقوق.[13]

[12] Freeman, M. (2017). Human rights: An interdisciplinary approach (3rd ed.). Polity Press.

[13] Donnelly, J. (2013). Universal human rights in theory and practice (3rd ed.). Ithaca, NY: Cornell University Press.

تشير صوفي كهينة ونذير روني في دراستهما حول حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية الثقافية، أن الخصوصية الثقافية تعني أن القيم والأخلاق وغيرها من المنتجات الثقافية هي أمور نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر؛ فما يصلح في سياق معين قد لا يصلح في سياق آخر، والعكس صحيح. وبالتالي، لا يمكن الجزم بأن بعض أنماط السلوك صحيحة أو خاطئة بشكل مطلق، إذ تُفهم هذه الأحكام ضمن إطارها الثقافي الخاص. فما يُعدّ خطأً في منظومة ثقافية معينة قد يكون مقبولًا في منظومة أخرى، وبذلك تنتفي فكرة المعايير العالمية لصالح المعايير النسبية المرتبطة بكل منظومة ثقافية.[14]

يرى Jack Donnelly، أحد أبرز المنظّرين في قضايا النسبية الثقافية وحقوق الإنسان العالمية، أن النسبية الثقافية تقوم على الإقرار بأن التنوع الثقافي حقيقة قائمة، وأن القيم والممارسات المرتبطة بثقافة معيّنة ينبغي فهمها في سياقها الخاص، ولا يجوز الحكم عليها وفق معايير ثقافات أخرى. كما يشير إلى أنه في صورتها المتطرفة، تعتبر النسبية الثقافية أن الثقافة تمثّل المصدر الوحيد لشرعية القواعد الأخلاقية والحقوق.[15]

في هذا السياق، تُعدّ النسبية الثقافية من المفاهيم الأساسية في الأنثروبولوجيا، إذ تقوم على ضرورة فهم القيم والممارسات الإنسانية في إطارها الثقافي الخاص دون إخضاعها لمعايير خارجية. وفي هذا الإطار، توضح Carolyn Fluehr-Lobban أن هذا المبدأ كان وسيلة مهمة لتجنب الأحكام المسبقة وتعزيز فهم التنوع بين المجتمعات. غير أن هذا التوجه واجه إشكالًا مع بروز فكرة حقوق الإنسان الكونية، التي تفترض وجود معايير عالمية مشتركة تنطبق على جميع البشر. ومن هنا يظهر التوتر بين احترام الخصوصيات الثقافية من جهة،

[14] صوفي كهينة، وروني نذير، (2014)، حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية الثقافية، ص51، جامعة بجاية – الجزائر.

[15] Donnelly, J. (1984). Cultural relativism and universal human rights. Human Rights Quarterly, 6(4), 400–419.

والدفاع عن القيم الإنسانية العامة من جهة أخرى، وهو ما يدفع إلى البحث عن مقاربات توازن بين هذين البعدين دون إلغاء أحدهما.[16]

وبناءً على هذا الإطار الفكري الذي يؤكد أهمية فهم القيم والمعايير الإنسانية ضمن سياقها الثقافي الخاص، يصبح من الضروري دراسة كيفية اختلاف الخصوصيات الثقافية بين المجتمعات المختلفة، لا سيما بين المجتمعات العربية الإسلامية والمجتمعات الغربية وغيرها.

المبحث الثاني:

مقارنة الخصوصيات الثقافية بين المجتمعات العربية الإسلامية والمجتمعات الغربية والإنسانية الأخرى

يمثل تحليل الخصوصيات الثقافية في المجتمعات المختلفة خطوة أساسية لفهم كيفية تطبيق حقوق الإنسان في الواقع العملي. غير أن هذا التحليل يكتسب أهمية خاصة عند التمييز بين البعد الثقافي والبعد الديني، لاسيما في المجتمعات العربية الإسلامية حيث تتداخل القيم الاجتماعية مع المرجعية الإسلامية. ومن هنا، يهدف هذا المبحث إلى مقارنة هذه الخصوصيات مع إبراز الرؤية الإسلامية لحقوق الإنسان بوصفها إطارًا مرجعيًا متميزًا.

أولاً: الخصوصيات الثقافية في المجتمع العربي الإسلامي: تتميز المجتمعات العربية الإسلامية بتداخل واضح بين القيم الثقافية والأعراف الاجتماعية من جهة، والمرجعية الدينية الإسلامية من جهة أخرى، وهو ما يؤثر في فهم الحقوق والحريات. غير أن التمييز بين "الثقافة العربية" و"الرؤية الإسلامية" يظل ضروريًا من الناحية

[16] Fluehr-Lobban, C. (1998). Cultural relativism and universal human rights. AnthroNotes, 20(2), 1–5, 16–18. Smithsonian Institution. https://repository.si.edu/handle/10088/22372

التحليلية، إذ إن الإسلام يقدم منظومة حقوقية تستند إلى مصادر دينية ثابتة، في حين تعكس الثقافة العربية ممارسات اجتماعية قد تختلف من مجتمع إلى آخر.

ومن هذا المنطلق، يبرز الحاجة إلى إعادة تأويل التراث الإسلامي بطريقة تراعي المبادئ الكونية لحقوق الإنسان، مع الحفاظ على الخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمع المحلي، وهو ما يتناوله الفكر المعاصر لمفكرين مثل محمد عمارة.

يشدد محمد عمارة على ضرورة إعادة تأويل التراث الإسلامي في ضوء المبادئ الحديثة لحقوق الإنسان، بحيث تتوافق هذه الحقوق مع المتطلبات الكونية دون إلغاء الخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمع. ويرى عمارة أن هذا التوازن يعزز شرعية الحقوق في السياق المحلي ويزيد من الالتزام الاجتماعي بها، مع الحفاظ على جوهر المبادئ الإنسانية.[17]

وهكذا، يُظهر موقف محمد عمارة كيف يمكن التوفيق بين المبادئ الكونية لحقوق الإنسان والخصوصيات الثقافية والدينية، مما يمهد الطريق للنقاش الأوسع حول التوازن بين العالمية والخصوصية الثقافية كما يناقشه باحثون آخرون مثل د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب.

[17] عمارة، محمد. (2010). *الإسلام وحقوق الإنسان*. القاهرة: دار المعارف. دراسات-وتقارير/احترام-الخصوصيات-الثقافية-والدينية-كحق-من-حقوق-الإنسان. https://hrightsstudies.sis.gov.eg

كتب د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب في بحثه أن مفهوم حقوق الإنسان يثير جدلاً واسعاً بين الطرح العالمي والخصوصية الثقافية، حيث تشير العالمية إلى أن هذه الحقوق صالحة لجميع البشر، انطلاقاً من كونها مبادئ عامة تتسم بالشمول ويمكن تطبيقها في مختلف المجتمعات.

في المقابل، ترتبط العولمة بكونها عملية تهدف إلى فرض مفاهيم أو نماذج معينة على مجتمعات أخرى، حتى وإن لم تتوافق مع طبيعتها أو ظروفها الخاصة، وهو ما قد يؤدي إلى إغفال الخصوصيات الثقافية والاجتماعية.

كما يوضح أن مفهوم العالمية لا يقتصر على الشمول، بل يتضمن أيضاً الاعتراف بالآخر واحترام خصوصياته، بينما تميل العولمة إلى تجاهل هذه الخصوصيات، بل وإنكار حق المجتمعات في الحفاظ على هويتها الثقافية والاجتماعية.

ويُظهرأن بعض الدراسات الغربية تؤكد عالمية مفهوم حقوق الإنسان، في حين تؤكد دراسات أخرى—خاصة في مجال الأنثروبولوجيا—على نسبية هذا المفهوم، وضرورة فهمه في إطار الثقافة الخاصة بكل مجتمع، مع الإقرار بالتعددية الحضارية والثقافية.

كما تتجلى أوجه الاختلاف في تفسير بعض القضايا، حيث قد تُفسَّر بعض المفاهيم في الفكر الغربي على أنها تقييد لحقوق الإنسان، بينما تُفهم في الرؤية الإسلامية على أنها حماية للقيم الدينية والاجتماعية، وضمان لحقوق الإنسان ضمن إطارها الثقافي الخاص.[18]

[18] محبوب، عبد الحفيظ عبد الرحيم، (1999)، ص 62، حقوق الإنسان في ظل النظام العالمي الجديد (ما بين الإسلام وإعلان حقوق الإنسان)، جامعة أم القرى.

وبناءً على هذا التوازن بين العالمية والخصوصية الثقافية، يصبح من الضروري النظر في كيفية تجسيد حقوق الإنسان داخل السياق الإسلامي المحلي، بما يحقق شرعيتها ويعزز الالتزام الاجتماعي بها، كما يوضحه الفكر المعاصر في الإطار الإسلامي.

يشير عبد الله أحمد النعيمي النعيم أن كونية حقوق الإنسان لا تتحقق فعليًا إلا من خلال تجذيرها في الخصوصيات الثقافية المحلية، حيث يجب إعادة تأويل التراث الديني والثقافي ليتوافق مع المعايير الكونية دون فرض خارجي، مما يمنح هذه الحقوق شرعية داخلية قوية تتجاوز ادعاءات التعارض الثقافي وتعزز الالتزام الاجتماعي بها.[19]

يتناول الباحث المغربي محمد الدحاني جدلية العلاقة بين كونية حقوق الإنسان والخصوصية الثقافية في المجتمعات العربية والإسلامية من منظور سوسيولوجي، مركزًا على أن هذه القضية لا تقتصر على خلاف نظري، بل تنبثق من توظيفات فكرية وسياسية واجتماعية متعددة. يرى الدحاني أن هذا التوتر بين الكونية والخصوصية الثقافية لا يمكن فهمه بشكلٍ صحيح إلا إذا تمَّ تشخيصه في سياقه التاريخي والاجتماعي، بعيدًا عن القراءة الحرفية التي تُنتج اصطدامات ظاهرة بين النصوص العالمية للنظام الحقوقي وخصوصيات الثقافات المحلية.

يبدأ الدحاني بتحليل الخطاب المتعدد لحقوق الإنسان، مُشيرًا إلى أن هذا الخطاب ليس موحدًا أو بمعزل عن المرجعيات الفكرية المختلفة، وأن التيارات السياسية المتباينة (الليبرالية، الاشتراكية، الإسلامية) تستخدمه

[19]An-Na’im, A. A. (1992). Human rights in cross-cultural perspectives: A quest for consensus. University of Pennsylvania Press.

لأهدافها الخاصة، وهو ما يعيد إنتاج جدل حول المرجعية والنزعة الثقافية في فهم الحقوق الإنسانية. كما يبرز أن الاعتراف القانوني الدولي بحقوق الإنسان لا يضمن بالضرورة تطبيقها أو استيعابها في الواقع الاجتماعي، خاصة عندما تُنظر إليها كنتاج ثقافة غربية بحتة، ما يُولِّد مقاومة من قِبل ثقافات أخرى تعتبر ذلك تهديدًا لخصوصيتها الحضارية.

ولمعالجة هذا التوتر، يستند الدحاني إلى إسهامات مفكّرين مثل محمد عابد الجابري وعبدالصمد الديالمي، الذين اقترحوا منهجيات تأويلية تُمكّن من أقلمة الكونية داخل سياقات ثقافية محلية. فالجابري، على سبيل المثال، يرى أن قراءة التراث الإسلامي بعمق وتحليل نصوصه في ضوء مقاصدها الأصلية يُمكن أن تسهم في تكييف مبادئ حقوق الإنسان مع خصوصيات المجتمعات دون المساس بروحها. وبالمثل، يؤكد الديالمي على ضرورة إدماج المقاصد والأسباب الاجتماعية في فهم الأحكام الشرعية لضمان توافقها مع متطلبات العصر الحديث، وهو ما يفتح المجال أمام قراءات جديدة للتشريعات الدينية تتلاءم مع تطلعات العدالة والحرية المعاصرة.

في الختام، يؤكِّد المقال أن تجاوز التعارض الظاهري بين كونية الحقوق وخصوصية الثقافات ليس ضربًا من المثالية، بل هو ممكن عبر قراءات تأويلية تاريخية وسوسيولوجية للنصوص والقيم تُراعي التحولات الاجتماعية والثقافية في المجتمعات العربية. وبالتالي، فإن ثقافة حقوق الإنسان يمكن أن تُصبح أكثر اندماجًا وفعالية إذا تم تأصيلها داخل السياقات المحلية بدلًا من اعتبارها نظامًا أجنبيًا منفصلًا. [20]

[20] الدحاني، م. (2023، 1 يناير). جدلية كونية حقوق الإنسان والخصوصية الثقافية.. نحو منظور سوسيولوجي. مجلة الفيصل. https://www.alfaisalmag.com/?p=28423

ومن هذا المنطلق، يصبح من المهم دراسة كيفية تجسيد كونية حقوق الإنسان داخل السياقات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية والإسلامية، بما يسمح بفهم التوتر بين المبادئ العالمية والخصوصيات المحلية في أبعادها الفكرية والسياسية والاجتماعية، كما يتناوله الباحثون المعاصرون.

وبذلك، يتضح أن فهم حقوق الإنسان كمسار متجدد يتطلب إدماج كونية الحقوق مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية، مع الإقرار بأن هذه الحقوق ليست ثوابت جامدة، بل نتاج تاريخي مستمر يتشكل عبر التفاعلات الإنسانية المختلفة، وهو ما أكدت عليه فعاليات الندوات الفكرية المعاصرة.

في إطار الندوة الموسومة بـ «كونية حقوق الإنسان: مسلسل بناء متواصل»، أكد المشاركون أن كونية حقوق الإنسان لا تُعد معطى جاهزاً أو ثابتاً، بل هي عملية تاريخية دينامية تتشكل باستمرار عبر الزمن. وأبرز المتدخلون أن هذه الكونية تمثل مسلسلاً متواصلاً من البناء، لم ينشأ بشكل مفاجئ، وإنما هو نتاج تفاعل الجهود الإنسانية المتراكمة عبر التاريخ.

وفي هذا السياق، شددوا على أن حقوق الإنسان لا تُعد مكتسبات مضمونة أو قابلة للانتقال الآلي بين الأجيال، بل تظل مسؤولية متجددة تقع على عاتق كل جيل، من حيث إعمالها وتكريسها وإعادة اكتشافها استناداً إلى ما يتركه الجيل السابق من مرتكزات. كما أشاروا إلى أن الدينامية الداخلية لهذه الحقوق تقوم على التدرج والتوسع وتجدد الدلالات.

وأضاف المشاركون أن تحقيق كونية حقوق الإنسان لا يقتصر على عملية البناء فقط، بل يستدعي أيضاً تفكيك الأسس المعرفية وإبراز التعددية الثقافية وسياقاتها المختلفة، مؤكدين في ختام مداخلاتهم أنه لا يوجد تعارض

بين كونية حقوق الإنسان والخصوصيات الثقافية، إذ إن كليهما لا يمكن أن ينمو ويتطور إلا في ظل بيئة ديمقراطية. [21]

ومن هذا المنطلق، يمكن الانتقال من النقاش العام حول كونية الحقوق ومرونتها في السياقات المختلفة، إلى الإطار الإسلامي، حيث تُؤطر حقوق الإنسان ضمن مصدر إلهي ثابت يضمن شرعيتها ويحدد واجبات الأفراد تجاهها، كما يوضحه الفكر الإسلامي المعاصر.

خلال ما تقدّم يتّضح أنّ حقوق الإنسان في الإسلام تتميّز بما يلي: أنّها إلهيّة المصدر، بمعنى أنّها صادرة عن الله سبحانه وتعالى، ولذلك اعتُبرت هذه الحقوق واجبات في الوقت نفسه. فحقوق الإنسان هي أحكام شرعيّة، ويترتّب عن ذلك عدم جواز مخالفتها أو الاعتداء عليها، فهي تكاليف على العباد. وإذا كانت الحقوق الواردة في المواثيق العالميّة نصوصًا علمانيّة مبنيّة على التجربة العمليّة وقابلة للتغيير، فإنّ حقوق الإنسان في الإسلام ذات أصل إلهي لا يمكن تغييرها. وهذا ما أكّده محمد الغزالي، إذ يرى أنّ حقوق الإنسان في الإسلام ليست منحة من ملك أو حاكم، أو قرارًا صادرًا عن سلطة محلّيّة أو منظّمة دوليّة، وإنّما هي حقوق ملزمة بحكم مصدرها الإلهي. وعليه، فإنّ هذه الحقوق لا تقبل الحذف ولا النسخ ولا التعطيل، ولا يُسمح بالاعتداء عليها أو التنازل عنها.

[21] ندوة: كونية حقوق الإنسان مسلسل بناء متواصل تقع على عاتق كل جيل مسؤولية إعمالها وتكريسها وإعادة اكتشافها،2012، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المملكة المغربية. https://archive.cndh.ma/ar/actualites/ndw-kwny-hqwq-lnsn-mslsl-bn-mtwsl-tq-l-tq-kl-jyl-mswwly-mlh-wtkrysh-wd-ktshfh

لهذه الحقوق قوّة إلزاميّة، يتحمّل مسؤوليّة حمايتها كلّ فرد، فهي أمانة في عنق كلّ المؤمنين، وواجب ديني على كلّ مسلم. ويترتّب على مخالفتها عقوبات دنيويّة وأخرويّة، فالحفاظ على حقوق الإنسان واحترامها ليس مجرّد حق، بل هو واجب على الإنسان (صاحب الحق نفسه) وواجب على الدولة.

حقوق الإنسان في الشريعة الإسلاميّة حقوق شاملة، إذ تشمل جميع الحقوق والحريّات: المدنيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة.

ثبات تشريع الحقوق في النظام الإسلامي، حيث أقام الإسلام ما جاء به من حقوق وحريّات على معايير ثابتة لا تقبل التغيير بتغيّر الظروف، فهي حقوق دائمة تحتفظ بصحّتها وأصالتها في كلّ الأحوال والأزمنة، لأنّها من شريعة الله المحكمة المضبوطة.

الحقوق ليست مطلقة، وإنّما مقيّدة بعدم التعارض مع مقاصد الشريعة الإسلاميّة، وعدم الإضرار بمصالح الجماعة، تطبيقًا للمبدأ: "لا ضرر ولا ضرار".

فحتى وإن اتفقت كلّ المجتمعات باختلاف ثقافاتها على أنّ هناك حقوقًا أساسيّة للإنسان، إلا أنّ لكلّ مجتمع رؤيته الخاصّة لمكانة ومحتوى هذه الحقوق.

وبذلك، يتضح أنّ لكلّ ثقافة رؤيتها الخاصة لمكانة الإنسان وحقوقه، فبينما تضع الشريعة الإسلامية الحقوق ضمن إطار إلهي يوازن بين الواجبات والحقوق، تقدم الثقافة الغربية الليبرالية تصوّرًا مختلفًا يركز على حرية الفرد واستقلاله، ما يمهد لمقاربة مقارنة بين هاتين الرؤيتين.

الثقافة الغربيّة الليبراليّة: على النقيض من ذلك، وفي الثقافة الغربية الليبرالية، يتمّ تصوّر الإنسان باعتباره فردًا عقلانيًا، حرًّا، ومستقلًا عن المجتمع، يتحكّم في مصيره عن طريق اختياراته وقراراته. فهو مركز العالم، وهو إنسان الحاجات والحقوق. وقد انعكس هذا التصوّر الغربي للإنسان على تصوّره لمحتوى حقوق الإنسان، فاعتبار أنّ الإنسان هو إنسان الحقوق قبل أن يكون إنسان الواجبات، دفع هذه الثقافة إلى التأكيد على أنّ حقوق الإنسان هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الكرامة الإنسانيّة.

وتُعدّ الفردانيّة من أهمّ سمات الثقافة الغربيّة الليبراليّة، ففي ظلّها يكون الفرد مستقلًا عن الجماعة، له هويّته وإرادته الخاصّة، وهو حرّ في تصرّفاته وغير خاضع للمجتمع. ورغم اختلاف المفكّرين حول جذور الفردانيّة في الغرب، إلا أنّهم اتّفقوا على أنّ الليبراليّة لعبت دورًا كبيرًا في ترسيخها، إذ أكّد المفكّرون الليبراليّون على قداسة الفرد باعتباره هويّة مستقلّة يمتلك نفسه وقدراته التي لا يدين بها للمجتمع. فالسمة التي تميّز الإنسان هي تحرّره من الاعتماد على إرادات الآخرين، وبذلك يصبح المجتمع مجموع الأفراد المتساوين الأحرار. ونتيجة لسيادة النزعة الفردانيّة في المجتمعات الغربيّة، قامت الدول الغربيّة بإعطاء الأولويّة للحقوق الفرديّة على حساب الحقوق الجماعيّة.

كما أنّ تصوّر الإنسان في هذه الثقافة على أنّه فرد مجرّد انعكس على تصوّرها لحقوق الإنسان، حيث اعتُبرت حقوقًا موحّدة تُطبّق على الجميع بنفس الكيفيّة وبغضّ النظر عن السنّ أو الحالة الاجتماعيّة، إذ يتمتّع الطفل والشيخ، والأعزب والمتزوّج، بنفس الحقوق. وهذه الفكرة لا نجدها في الثقافات الآسيويّة والإفريقيّة.

إلى جانب ذلك، أقرت الدول الغربيّة بضرورة احترام حقوق الإنسان كنتيجة للأوضاع التاريخيّة التي مرّت بها هذه الدول، وما عرفته من استبداد السلطة السياسيّة، حيث اعتُبرت هذه الحقوق ضمانات تُمنح للفرد لمواجهة تعسّف هذه السلطة. [22]

ومع اختلاف تصور الإنسان وحقوقه في الثقافة الغربية الفردانية، نجد أن المجتمعات الإنسانية الأخرى تقدّم تنوعًا ثقافيًا واسعًا، حيث تتشكل الحقوق الأساسية والقيم الاجتماعية وفق خصوصيات كل مجتمع، ما يبرز الحاجة إلى مراعاة السياق الثقافي عند تطبيق حقوق الإنسان عالميًا.

ثالثاً: الخصوصيات الثقافية في المجتمعات الإنسانية الأخرى:

تُظهر المجتمعات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية نموذجًا متنوعًا من القيم الاجتماعية، حيث تلعب الأسرة والمجتمع دورًا محوريًا في تنظيم العلاقات والسلوكيات اليومية. وتنعكس هذه القيم في فهم الحقوق الأساسية، مثل حرية التعبير، وحق الاختيار الفردي، وحقوق المرأة، بحيث يتم تعديل تطبيقها وفق السياق الثقافي المحلي، دون أن يعني ذلك إنكارًا لمبدأ حقوق الإنسان العالمي.

ويبرز هذا التباين أهمية مراعاة السياق الثقافي عند تصميم سياسات حقوق الإنسان وتطبيقها، إذ يمكن أن يؤدي تجاهل الاختلافات الاجتماعية والثقافية إلى مقاومة محلية أو صدام بين المعايير الدولية والخصوصيات المحلية. ومن هنا، يصبح التكيف بين المبادئ الكونية والخصوصيات الثقافية ضرورة لضمان فعالية الحقوق

[22] شناز بن قانه، (2017)، ثانياً: ص121-124، الخصوصيات الثقافية لحقوق الإنسان بين العالمية والعولمة، جامعة الجزائر.

واحترامها في المجتمعات المختلفة، بما في ذلك المجتمعات العربية والإسلامية، حيث تبرز قيم الدين والتاريخ والتراث الاجتماعي كعوامل مؤثرة في التفسير العملي للحقوق. [23]

يبقى التوازن بين المبادئ الكونية لحقوق الإنسان والخصوصيات الثقافية لكل مجتمع العامل الحاسم لضمان فعالية هذه الحقوق واحترام كرامة الإنسان، وهو ما تؤكده الدراسات الحديثة التي تقدم رؤية شاملة تطمح إلى الجمع بين العدالة العالمية والهوية المحلية.

تؤكد الدراسة أن حقوق الإنسان ليست مجرد منظومة قانونية جامدة، بل هي إطار حي يتشكل من خلال التفاعل بين المبادئ العالمية والخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع. وقد أشار مفكرون عرب وأجانب على حد سواء إلى ضرورة الجمع بين الثوابت الكونية والخصوصيات المحلية، مؤكدين أن حماية الحقوق تتطلب فهمًا متعمقًا للسياقات التاريخية والدينية والاجتماعية التي تنشأ فيها هذه الحقوق.

فالقراءة الواعية لتجارب الفلسفة الغربية وفهم مقاصد التراث الإسلامي تعكس إمكانية إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين العدالة العالمية واحترام الهوية الثقافية. بهذا المعنى، يصبح تطبيق حقوق الإنسان مشروعًا متجددًا، يوازن بين حماية الفرد والحفاظ على النسيج الاجتماعي، ويحول الجدل بين الكونية والخصوصية من صدام نظري إلى إطار عملي مرن، يسمح بالتهجين المعرفي والثقافي ويضمن الحفاظ على جوهر الكرامة الإنسانية في كل مجتمع.

[23] O'Sullivan, D. (2007). *The history of human rights across the regions: Universalism vs cultural relativism.* International Journal of Human Rights, 2(3), 22–48. Taylor & Francis, UK.

إن استعراض العلاقة بين المبادئ الكونية لحقوق الإنسان والخصوصيات الثقافية أظهر أن فهم الحقوق يجب أن يكون مرنًا ومتكاملًا، يجمع بين الثوابت العالمية واحترام التنوع المحلي. وفي ضوء هذا التوازن، يصبح من الضروري الانتقال من التحليل النظري إلى إجراءات عملية تمكن من تجسيد هذه الحقوق في الواقع، بما يضمن شرعيتها وفاعليتها في كل مجتمع، ويعزز قدرة السياسات والمؤسسات على حماية الكرامة الإنسانية بشكل مستدام.

التوصيات:

1. تأصيل الحقوق في السياق المحلي:

دعم البحوث والدراسات التي تدمج المبادئ العالمية لحقوق الإنسان مع التراث الثقافي والديني للمجتمع لضمان شرعيتها وفاعليتها.

2. التعليم والتثقيف المتعدد الثقافات: تطوير مناهج وبرامج تعليمية وإعلامية تعكس التوازن بين القيم العالمية والخصوصيات المحلية، لتعميق الوعي بحقوق الإنسان منذ الصغر.
3. مرونة التشريعات: صياغة أطر قانونية وآليات تطبيق تراعي الخصوصيات دون التنازل عن المبادئ الأساسية، مع استلهام تجارب عالمية ناجحة للتهجين الثقافي.
4. الحوار الثقافي الدولي: دعم المبادرات والمنتديات التي تجمع بين ثقافات متعددة لتبادل الخبرات وابتكار حلول تطبيقية تحترم التنوع الثقافي وتكفل الحقوق الأساسية.
5. نماذج عملية للتهجين الثقافي: دراسة تطبيقات واقعية تجمع بين الكونية والخصوصية لإيجاد نماذج قابلة للتعميم في المجتمعات العربية والإسلامية.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (140)
2026-04-06

قائمة المراجع:

المراجع الانجليزية

.1United Nations. (1945). Charter of the United Nations.

.2United Nations. (1948). Universal Declaration of Human Rights.

.3Donnelly, J. (1984). Cultural relativism and universal human rights. Human Rights Quarterly, 6(4), 400–419.

.4Donnelly, J. (2003). Universal human rights in theory and practice (2nd ed.). Cornell University Press.

.5Donnelly, J. (2013). Universal human rights in theory and practice (3rd ed.). Cornell University Press.

.6Freeman, M. (2017). Human rights: An interdisciplinary approach (3rd ed.). Polity Press.

.7Geertz, C. (1973). The interpretation of cultures. Basic Books.

.8Kant, I. (1785). Groundwork of the metaphysics of morals.

.9MacIntyre, A. (1984). After virtue. University of Notre Dame Press.

.10Rawls, J. (1971). A theory of justice. Harvard University Press.

.11Walzer, M. (1994). Thick and thin: Moral argument at home and abroad. University of Notre Dame Press.

1

2

.13Fluehr-Lobban, C. (1998). Cultural relativism and universal human rights. AnthroNotes, 20(2), 1–5, 16–18. Smithsonian Institution.

An-Na’im, A. A. (1992). Human rights in cross-cultural perspectives: A quest for consensus. University of Pennsylvania Press.

.14O’Sullivan, D. (2007). The history of human rights across the regions: Universalism vs cultural relativism. International Journal of Human Rights, 2(3), 22–48.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (140)
2026-04-06

المراجع العربية:

15. الغزالي، محمد. (1998). حقوق الإنسان في الإسلام: دراسة تحليلية. دار الفكر العربي.

16. عمارة، محمد. (2010). الإسلام وحقوق الإنسان. دار المعارف. https://hrightsstudies.sis.gov.eg

17. كنعان، نواف. (2008). حقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق الدولية والدساتير العربية (ط 1). إثراء للنشر والتوزيع.

18. محبوب، عبد الحفيظ عبد الرحيم. (1999). حقوق الإنسان في ظل النظام العالمي الجديد (ما بين الإسلام وإعلان حقوق الإنسان) (ص 62). جامعة أم القرى.

19. كهينة، صوفي، & نذير، روني. (2014). حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية الثقافية (ص 51). جامعة بجاية.

20. بن قانه، شناز. (2017). الخصوصيات الثقافية لحقوق الإنسان بين العالمية والعولمة (ص 121-124). جامعة الجزائر.

21. الدحاني، م. (2023، يناير 1). جدلية كونية حقوق الإنسان والخصوصية الثقافية نحو منظور سوسيولوجي. مجلة الفيصل. https://www.alfaisalmag.com/?p=28423

22. المجلس الوطني لحقوق الإنسان. (2012). ندوة: كونية حقوق الإنسان مسلسل بناء متواصل تقع على عاتق كل جيل مسؤولية إعمالها وتكريسها وإعادة اكتشافها.